الاقليم المتمتع بالحكم الذاتي، ذلك ان الامن القومي والقضايا المتعلقة به تدخل في عداد الصلاحيات الأساسية الموكولة للأجهزة المركزية والدولة. وطبقاً لذلك، فان معظم الوحدات المتمتعة بالحكم الذاتي يتمتع بصلاحية تشكيل قوة شرطة محلية. وتعتبر هذه القوة جزءاً من سلطات الحكومة الذاتية. وحتى في الحالات التي لا ينص فيها على ذلك، فان الاقليم المتمتّع بالحكم الذاتي بامكانه تشكيل قوة شرطة محلية تضمن تنفيذ التشريعات في الاقليم في مجال الضرائب، والتجارة، وحماية البيئة، كما هو الحال في جزيرة غرينلاند. وفي اقليم الباسك، تضمّنت صيغة الحكم الذاتي، منذ العام ١٩٧٩، انشاء قوة شرطة ذاتية مسؤولة أمام حكومة الاقليم، والتي لها صلاحيات قانونية وضبطية في مجال حفظ النظام العام بالاقليم، بينما تحتفظ قوات الأمن القومي بالمجالات «فوق المحلية» أو «فوق الاقليمية»، أي التي تتجاوز حدود الاقاليم والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي لتشمل الصعيد القومي، مثل مراقبة الجمارك، وحرس الموانىء والحدود والمطارات، والهجرة الى البلاد، كذلك تمّ انشاء مجلس أمن مشترك للتنسيق بين قوات الأمن الاقليمية وقوات الأمن القومية.

استغلال الموارد الطبيعية

تتفاوت سلطة الحكومات الذاتية على مواردها الطبيعية واستغلالها بتفاوت طبيعة، ونوعية، الحكم الذاتي، ودرجته التي تتمتع بها. ففي الحكومات الفيدرالية القوية، نجد انها تنزع الى السيطرة على هذه الموارد واستغلالها، خصوصاً في قطاع المناجم والمعادن. ويحظى كثير من الوحدات الذاتية بالسيطرة على مواردها الطبيعية، كأرتيريا وغرينلاند، نظراً الى أهمية الموارد الطبيعية في الأخيرة. فقد تشكّل مجلس مشترك بين حكومة الاقليم والحكومة الدنماركية للاشراف على هذه الموارد واستغلالها[١٦]. وفي حالة اقليم الباسك، احتفظ الدستور الاسباني بالصلاحية المطلقة للحكومة المركزية، وبحق اصدار التشريعات الاساسية الخاصة بحماية البيئة، والأخشاب، وكذلك تنظيمات البحرية والصيد، وسلطة ضبط المياه ومصادرها، وتصريحات التجهيزات الكهربائية عندما تؤثر طاقتها في الأقاليم الاخرى، اضافة الى الطاقة والمعادن؛ في حين ان سلطة الحكم الذاتي احتفظت بمسؤولية عن الجبال والغابات والزراعة والصيد في المياه الداخلية ومصادر المياه الداخلية وقنوات الري وانتاج وتوزيع ونقل الطاقة الداخلية، طالما ظلّت هذه المسؤولية في الحدود التي لا تمسّ الاقاليم الاخرى. ويحتفظ اقليم الباسك، كذلك، بمراقبة التخطيط المديني، والاشغال العامة، وبناء الطرق في الاقليم.

صراع المصالح

كثيراً ما ينشب نزاع وتعارض في المصالح بين الوحدات المتمتّعة بالحكم الذاتي، سواء أكانت أقاليم أم مناطق، وبين الدول صاحبة السيادة، أو بين هذه الاقاليم وبين الدول المستعمرة. ففي حالة المناطق والاقاليم والصراع بينها وبين الادارة المركزية والدولة صاحبة السيادة، ينصبّ الصراع على تعارض المصالح الخاصة بالاقليم مع المصالح الوطنية العليا التي تقوم الدولة برعايتها وتحديدها. وفي حالة الاقاليم الخاضعة للاستعمار والاحتلال ينصبّ هذا الصراع حول الاستقلال والأمن والعلاقات الخارجية وغيرها من القضايا ذات التأثير المباشر في مصالح الطرفين كما يراها كلّ منهما على حدة.

وتتخذ معالجة هذا الصراع أشكالاً ثلاثة:

- حل سياسي: ويتمّ اللجوء الى هذا الحل في حالة ان تكون الوحدة المتمتعة بالحكم الذاتي